

نكتب في الوئام لنقرأ في الخصم :
تعزيز حقوق المرأة الغاربة من خلال عقد زواج مفصل

**كتيب المناقشة
- تونس -**



Partenaires pour la Justice

تشكل Global Rights منظمة حقوقية دولية غير حكومية ذات أهداف غير ربحية اشتغلت على مدى 30 سنة مع الشطاء الخللين خلق الفضاء الأساسي للمشاركة الديمقراطية و تركيز الضغط الدولي لفائدة حماية الحقوق الإنسانية ، وإشراك الأصوات جديدة في المجال العام. عبر مكاتب Global Rights التي تتواجد بعشر بلدان عبر العالم، نعمل على مساعدة الشطاء الخللين من أجل خلق مجتمعات يسودها العدل والإنصاف من خلال دعم استراتيجيات أثبتت فاعليتها في العمل على خلق التغيير من أجل الحصول على مزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على موقعنا على الانترنت: www.globalrights.org

المكتب الرئيسي

602، زنقة 18، سويف 1200
واشنطن د.س. 20036 - الولايات المتحدة الأمريكية
الهاتف: 1.202.822.4600 - الفاكس: 1.202.822.4606

المغرب

3، زنقة واد زم، شقة 4 حسان 10000، الرباط.
الهاتف: 212.37.66.04.14 - الفاكس: 212.37.66.04.10
wrapmorocco@globalrights.ma

تم إنجازه كثيب المناقشة من طرف المكتب الجهوبي لمنظمة Global Rights بالدول المغاربية، وذلك في إطار برنامجه الشامل حول النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء بالدول المغاربة من خلال اعتماد استراتيجي لعقد الزواج، فهو يرافق دراستنا المعمقة حول عقد الزواج في الدول المغاربية: تكتب في وثام لنقرأ في خصام الصادر في سبتمبر 2008 و المتوفّر بالعربيّة الفرنسيّة والإنجليزيّة في <http://globalrightsmaghreb.wordpress.com/>. هذا الكثيب موجّه لاعتمناد كالية عملية من طرف المنظمات الغير حكومية المنشّطات، الخامون و عاملين آخرين في المجال القانوني و التعليمي في عملهم التحسسيي و الترافعي.

الجمعيات الشريكة لنا في هذا العمل: من المغرب: جمعية الأمان من أجل تنمية المرأة بمراسكش، جمعية توارة لمناصرة المرأة بتطوان، جمعية تألفوك سوس من أجل تنمية المرأة بأكديم، جمعية أمل من أجل المرأة والتنمية بالطاجن، جمعية تنمية واهي برعة (ADEDRA) بزاورة. من الجزائر: الجزايرية (تبيزي وزو) الجمعية الاجتماعیة أمل تلمسان (تلمسان) و جمعية الحياة للقبائلات (سكيكدة). من تونس: جمعية أمل للعائله والطفـل (تونس) و المؤسسة التونسيـة للتنمية الجماعـية (تونس العاصـمة، سـليـانـة، قـصـرـين و زـغـوانـ).

الحاميات و الخامون الشركاء لنا في هذا العمل: جمعية الخامون الشباب بالخميسات (المغرب)، الأستاذة أسماء شريفي (الجزائـر) و الأستاذة سعيدة بن جراش (تونـس).

شكر l'United Kingdom Foreign Commonwealth Office Global Opportunities Fund و وزارة الخارجية للمملكة النرويجية إضافة إلى السفارة النرويجية بالرباط على دعمهم المادي لهذا المشروع. هذا العمل لا يعبر بالضرورة عن آراء و وجهات نظر الرسمية لمولينا فالاراء المعبـر عنها في هذا العمل لا تلزم إلا كاتبـيها.



Global Rights © فبراير 2009

في سياق التزام الأمم المتحدة أتجاه الجهودات العمليـة المبذولة على المستوى العـالـي (قرار 49/184)، سيتم وضع هذا الدليل في مجال الاستعمال العمومي وسيكون رهن إشارة جميع الأشخاص ذوي الاهتمام من أجل الإطلاع أو الاستعمال. يسمح بالنسخ و إعادة الاستعمال فقط من أجل أغراض تربوية غير تجارية بشرط أن يتم ذكر المرجع والمصدر.

ماذا يمكن أن أضع في عقد زواجي؟

بموجب القانون ، للزوجين حرية الاتفاق ، وإدراج في عقد الزواج كل الشروط التي يريدون ويشعرون أنها مفيدة مادامت غير مخالفة للقانون.

هناك مجموعة متنوعة من المواريثات التي يمكن للزوجين صياغتها كشروط تعاقديّة، سواء في عقد الزواج أو في وثيقة مفصلة.

يمكن لهذه الشروط :

- معالجة حقوق والواجبات بين الزوجين أثناء الزواج، وكذلك التنبؤ مسبقاً ببعض الحلول بعد انحلال الزواج في حالة الطلاق أو وفاة أحد الزوجين؛
- تحديد مسبقاً حلول مشاكل محتملة وطرق حل النزاعات، وأشكال التعويض وعقوبات عدم احترام التزامات العقد؛
- تعزيز حقوق المرأة، سواء من خلال إعادة التأكيد على الحقوق المتضمنة في القوانين الحالية و/أو معالجة الأحكام التمييزية في القوانين القائمة؛
- حماية المصلح المادي لكل الأسرة، ولكل عضو من أعضائها.

جدير بالذكر أن الزوجين يمكنهما تحرير عقد زواج بأحكام وتدابير مفصلة لوضع إطار لعلاقتهما الشخصية وكذلك المادية.

فيما يخص العلاقات والحقوق الشخصية يمكن لعقد الزواج أن يتضمن الشروط التي تنصب على:

- أهداف وأساس الزواج (الحب، والاحترام، وما إلى ذلك).
 - الحقوق والواجبات فيما يتعلق ب :
- العلاقة بين الزوجين والمعاملة المتبادلة.
 - التعاون في تقاسم المسؤوليات والمهام ،
 - التشاور في اتخاذ القرارات؛

- الزواج الأحادي، ومنع الزوج من اتخاذ زوجة أخرى؛
 - المنزل الزوجي، لضمان السكن المستقل في مكان تم اختياره باتفاق متبادل، وكذلك لحماية حقوق جميع أفراد الأسرة في التمتع بالمنزل الأسري ومحトリاته - بعض النظر عن من هو مالك المنزل؛
 - تقسيم المهام والمسؤوليات المنزليّة؛
 - اختيار وممارسة المهنة وحق المرأة في العمل أو مواصلة الدراسة؛
 - الحصول على الطلاق، وتقييد حق الزوج في أن يطلق زوجته وتوسيع حق الزوجة في الحصول على الطلاق؛
 - حرية المرأة في التنقل والسفر وزيارة أقاربها؛
 - التنظيم العائلي؛
 - الأطفال، بما في ذلك مسؤولية تعليمهم ، واتخاذ القرارات بشأنهم، الحضانة والوصاية.
- فيما يتعلق بالعلاقات المادية و الحقوق المالية، فإن عقد الزواج يمكن أن يتضمن الشروط التي تنصب على:
- مشاركة كل من الزوجين في الأعباء الأسرية، والمساهمة المشتركة في النفقات المنزليّة – – بالمال أو الممتلكات أو الجهد؛
 - إلزامية الزوج بالنفقة اتجاه الزوجة والأطفال أثناء الزواج و/أو بعد فسخه؛
 - ممتلكات كل واحد من الزوجين والممتلكات المكتسبة منهما معا- السلطة عليها، الحقوق وطرق استعمالها، إدارتها، مراقبتها التصرف فيها، ملكيتها، وإمكانية تقسيماً غير حالي الحال زواج عن طريق الطلاق أو الوفاة؛
 - بالنسبة لجميع العلاقات المالية التي تشمل الأداء ما بين الزوجين، يمكن للعقد أن ينص على الشكل (نقدا، عينا، أو نقل الملكية)، وعلى المبلغ، وطريقة الأداء، و المدحول الزمني للأداء ، وطريقة احتساب المبلغ.

لماذا وضع شروط تفصيلية في عقد الزواج؟

1. التخطيط:

التفاوض والصياغة من جانب كلا الزوجين المستقبليين لعقد الزواج مفصل سيساعد في جعل حياتهم معاً تأخذ بداية جيدة ، لأن هذا سوف :

- يشجع على الحوار البناء و العملي بين الزوجين في وقت مبكر من العلاقة بينهما؛
- يشجع على اتخاذ القرار بشكل مشترك؛
- وضع أساس واضح منذ البداية فيما يتعلق بالعلاقات، المسؤوليات، الحقوق، الالتزامات وكيفية حل القضايا التي تتعلق بإدارة الحياة الأسرية ؛
- خلق علاقة تسودها الشفافية والصراحة بين الزوجين؛
- الاتفاق على الأسس الرئيسية للزواج ؛
- وضع إطار للعلاقات الشخصية والمالية بين الزوجين الذي يتاسب و ظروفهم الخاصة؛
- التخطيط والتکهن للمستقبل و لصيرورة الزواج.

2. التكافؤ:

هذه العملية من الحوار المسبق بين الزوجين، بالإضافة إلى مضامين الشروط المضمنة في عقد الزواج تمكّن من :

- ضمان كرامة وحرية كل من الزوجين في إطار الزواج؛
- معالجة الأحكام التمييزية في القوانين القائمة ليصبح كل من الزوجين على قدم المساواة في الزواج ؛
- وضع إطار عادل للعلاقات الشخصية والمادية بين الزوجين لتفادي الظلم والاستياء والصراع بينهما.

3. السلام :

بالخطيط والاتفاق على علاقة منصفة مقدماً، فإن الشروط في عقد الزواج تستخدّم ل:

- توقع، منع وتجنب المشكلات والنزاعات في المستقبل بين الزوجين وبين الزوجين وغيرهم (الأسر، على سبيل المثال!)؟

○ السماح للأزواج أن يعيشوا في حب وازدهار دون ضياع مجدهم في مشاكل وصراعات الحياة اليومية؛

○ تشجيع زواج ناجح وحياة أسرية سعيدة وسلامية؛

○ المساهمة في ضمان الاستمرارية، الاستقرار ودوم الزواج.

4. المحماة :

بنود مفصلة في عقد الزواج يمكن أن تستخدم لحماية حقوق ومصالح النساء، الأطفال والأسرة، أثناء الزواج وأيضا عند احتمال المخالله:

○ حماية وضع المرأة وحقوقها، سواء من خلال:

↳ تأكيد الحقوق الموجدة في القوانين الحالية؛

↳ التوسيع فيهم

↳ إضافة حقوق أخرى بغية معالجة القوانين التمييزية وملء الثغرات الموجدة في القوانين الحالية؛

○ ضمان للنساء التمتع الكامل بحقوقهم الشخصية وحرية أكبر للمبادرة من داخل وخارج الزواج، وكذلك حقوقها الاقتصادية وضمان مادي؛

○ تكون بثابة "بوليصة تأمين" لحماية المصالح المادية والأمنية للنساء والأطفال في حالة الطلاق أو وفاة الزوج؛

○ إنشاء نظام لتطوير و إنماء و تطوير المصالح المادية و المالية للأسرة؛

○ حماية الزوجين والأسرة من أطراف ثالثة مثل الدائنون، الورثة، أعضاء الأسرتين الآخرين وما إلى ذلك) ..

5. التكهن:

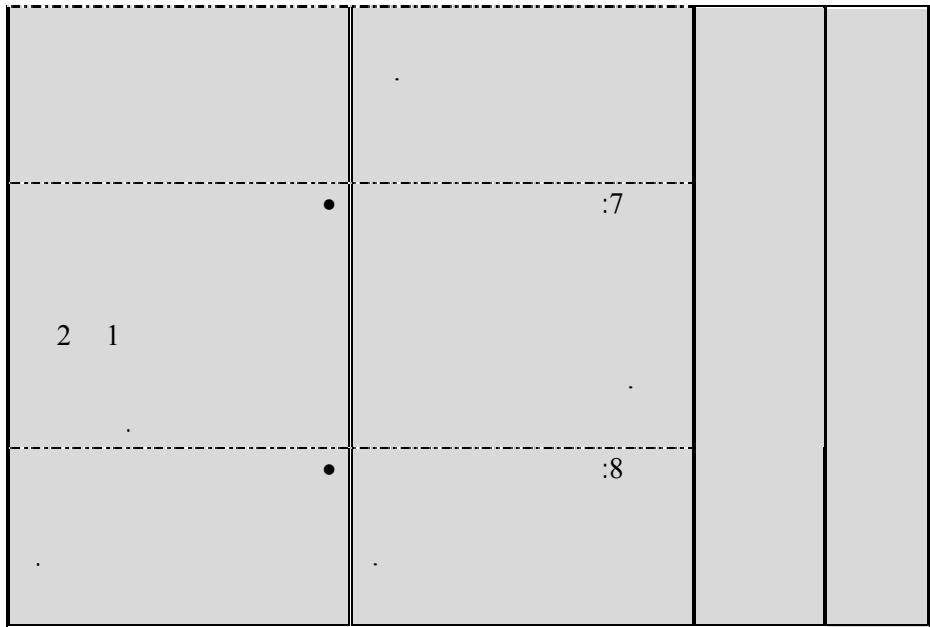
عندما تصل الخلافات التي لا مفر منها أثناء الزواج، فإن الشروط المدرجة في عقد الزواج ويفكر أنها تشكل تفصيلاً حلول ملائمة ومناسبة مسبقاً، وذلك من أجل :

○ تجنب الحاجة إلى التقاضي لإثبات والحصول على حقوقها بسبب عدم وضوح في العقد أو القانون؛

○ تجنب الإجراءات أمام المحكمة والتي يمكن أن تكون طويلة ومكلفة ، ومؤلمة اجتماعياً؛

- تقديم التوجيه و اعتبارها بمثابة أدلة تفسيرية للقضاء في حالات النزاع، وذلك باستخدام عقد الزواج كدليل في المحكمة من أجل تحقيق حقوقهم بسرعة أكبر؛
- تسهيل آليات بحث الأضرار و حلول للصراعات؛

•	3		
•	11		
•	: 1		91/98
•			
•			
•			
•			
•			
•	: 2		



كيف يمكن تحرير عقد الزواج في تونس؟

كيف يثبت عقد الزواج في تونس:

- عقد الزواج في تونس لا يثبت إلا بوثيقة رسمية.

من المسؤول عن تحرير عقود الزواج في تونس:

- عقود الزواج تحرر إما من طرف ضابط الحالة المدنية الذي يعتمد على مطبوع رسمي موحد حول نظام الملكية المشتركة، يتم تعينه من ضمن المستشارين الذين تم انتخابهم في الانتخابات البلدية أو من طرف عدلين بصفته مأمور عمومي و ليس كسلطة دينية بحيث يجب أن يكون حاصلا على دبلوم الإجازة في القانون.

أين يتم تحرير العقودة:

- في البلدية من طرف ضابط الحالة المدنية؛
- في المنزل أو أماكن خاصة يختارها الزوجان بحضور العدلين؛

مهام مسؤوليات ضابط الحالة المدنية أو العدلين:

- المأمور العمومي المكلف بتحرير عقود الزواج، ملزم بإخبار الطرفين فقط بحقهم في اختيار نظام الملكية المشتركة ما بينهم دون أن يكون ملزما بإخبارهم بمقتضيات الفصل 11 من مجلة الأحوال الشخصية، وهو ملزم بتسليم الزوجين مطبوع حول نظام الملكية المشتركة أسبوعين قبل انعقاد عقد الزواج.
- ما يمكن استخلاصه من "مأمور عمومي" هو ضابط الحالة المدنية وأيضا العدلين لكن على مستوى الممارسة فضابط الحالة المدنية مجرّد على تهيئة مطبوع يحدد طبيعة نظام الملكية التي سيختارها الزوجين و ذلك قبل تاريخ توقيع ما يشكل ضمانة بإشعار الزوجين في حين أن العدلين و على مستوى الممارسة فالمطلوب منهم فقط هو إشعار الزوجين شفهيا بحيث يقتصرن على تضمين عقد الزواج في بدايته بأن الزوجين قد تم إشعارهم دون أية إمكانية للتأكد إن قاما بواجبهم أم لا.

- أخذ الوقت اللازم للتفكير و التفاوض بين الزوجين على كيفية تدبير المسؤوليات و الواجبات بينهم بشكل مستقل عن أطراف أخرى قبل أن يحررا عقد الزواج؛
- الإستعلام عن السلطات المختصة بتحرير عقد الزواج في منطقتهم من أجل التوجه إذا كان ذلك ممكنا لدى الشخص المناسب الذي يمكنه أن يقدم لهم أكبر قدر من المعلومات و يطلعهم على كافة الحقوق المخولة لهم قانوناً؛
- الاستشارة بشكل مسبق مع بعض العاملين في المجال القانوني (محامي، موثق، قاضي) للاطلاع على كافة الحقوق و الإمكانيات المخولة للزوجين قانوناً، و لما لا صياغة عقد زواج مفصل قبل التوجه لدى العدلين؛
- طرح أكبر عدد ممكن من الأسئلة ولو البديهية منها على الشخص المسؤول عن تحرير عقد الزواج بشكل مسبق للإطلاع على جميع الإجراءات الواجب القيام بها و أيضا للتأكد من جميع الحقوق المخولة لهم قانوناً؛

الوحدة 1: الهدف في إدراج شروط مهنية للعقول الإنسانية للنساء في عقد الزواج

1. الأهداف:

- من خلال هذه الحصة تتوصّل المشاركات إلى:
- دراسة مفهوم و دور العقد بشكل عام و مناقشة أهميته ما بين الأشخاص..
 - سرد و تحليل تجارب شخصية فيما يتعلق بعقد الزواج.
 - إدراك أن إمكانية إدراج شروط في عقد الزواج من أجل حماية حقوقهن هو حق يضمنه القانون.

2. المدة: ساعتين.

3. الوسائل:

- النصوص المعنية من مجلة الأحوال الشخصية.
- نموذج لعقد كراء منزل مع توصيل للكراء.
- نموذج لعقد الزواج المعمول به.

4. المراحل:

- التعريف بالعقد(45د)
- لعب الأدوار(45د)
- نشاط معرفي (20د)
- نشاط ختامي (10د)

المرحلة الأولى: حكاية و نقاش

تحكي المنشطة للمشاركات القصة التالية:

ذهب زينب وزوجها المادي لكراء منزل وطلبا من صاحب المنزل أن يكتبو عقداً للكراء بينهم يتضمن حقوق وواجبات كلاً الطرفين وخاصة جميع الخدمات التي التزم بها صاحب المنزل لكن هذا الأخير رفض كتابة العقد وأيضاً إعطائهم توصيل مقابل وجية الكراء الشهرية وحاول إيقاعهما بالكراء عنده دون عقد من أجل تفادي أداء الواجبات الضريبية التي لا يستطيع أداءها وعدهما بأنه لن يكون هناك أي مشكل من جانبه لأن الأساس هو الكلمة وليس ما هو مكتوب.

تطلب المنشطة من المشاركات إسداء نصيحة لزينب وزوجها واقتراح عليهما ما يمكنهما القيام به وذلك بالإجابة على الأسئلة التالية:

- هل تغامر زينب وزوجها بقبول عرض صاحب المنزل؟
- لماذا لو تراجع صاحب المنزل عن التزاماته ورفض القيام بأى شئ التزم به كإصلاح المنزل عند الحاجة مثلاً؟
- لماذا لو تقدم صاحب المنزل بدعاوى ضدهم بعد وقت من استقرارهم ليطالبهم بأداء واجبات الكراء وهم قد أدوا له ذلك من قبل؟

خلال المناقشة تعرض المنشطة على المشاركات غموض عقد كراء منزل مع وصل الإيجار مع طرح الأسئلة التالية:

- ما هي الشروط التي عادتاً يمكن إدراجها في عقد الكراء؟
- ما هي الإيجابيات التي ترينها من أجل أن تطلب زينب وزوجها عقد كراء كتابي؟ في ماذا يمكن احتياجه هذا العقد؟
- هل تضمنون أن عقد الكراء مهم أم لا؟ كيف ذلك؟

تساعد المنشطة المشاركات من خلال المناقشة بحيث تتوصلن إلى الخلاصات التالية:

- أن الاتفاق لا يكتمل إلا عند كتابته مهما كان نوع الاتفاق.
- أن العقد المكتوب ضروري من أجل إيضاح الواجبات وحماية حقوق الطرفين.
- أن العقد المكتوب ضروري كبرهان على الاتفاق ما بين الطرفين و من أجل ضمان احترام العقد في حالة عدم الاتفاق أو التنازع.

توضح المنشطة أنهن رأين نموذج لعقد الكراء وأنهن الآن سيتحدثن عن نوع آخر من العقود وهو عقد الزواج و تعرض عليهم نموذج لعقد زواج المعمول به و تطلب من المشاركات أن تقدم مقارنة ما بين العقدين، بحيث تستخلص ملاحظاتهم حول الاختلافات التي تلاحظها إما من خلال النموذج المعروض عليهم أو من خلال معرفتهم.

بعد مناقشة الموضوع تقرأ عليهن (المادة المنعية من مجلة الأحوال الشخصية والتي تعرف الزواج بالعقد)

تذكر المنشطة المشاركات أنهن اتفقن على ضرورة كتابة جميع الشروط في عقد الكراء، حول أهداف مثل هذا العقد، حول جميع عناصره وأن أي عقد يجب أن يكون مكتوباً و تطرح عليهن الأسئلة التالية:

- من منكين لها عقد زواج مكتوب؟
- لماذا كتب فيه؟
- هل هناك منكين من تفاوضت على شروط و ضمنتها في عقد زواجهما؟ هل تعرفن شخصا آخر قام بذلك؟

بالنسبة للواتي تحبن بنعم:

- لماذا قمن بذلك؟
- كيفن استطعن القيام بذلك؟
- ماهي الشروط التي أدرجناها؟

بالنسبة للواتي أجين بلا:

- لماذا لم يقمن بذلك؟
- هل تردن القيام بذلك؟

المرحلة الثانية: لعب الأدوار

تطلب المنشطة من المشاركات أن ينقسمن إلى مجموعتين، المجموعة الأولى ستقوم بدور عائلة يوسف العريس و المجموعة الثانية ستقوم بدور عائلة سهام العروس وتقرأ عليهن الدور الذي يجب عليهم القيام به:

"سهام فتاة في 20 من عمرها تتبع دراستها بالمستوى الجامعي، تقدم خطبتها شاب يدعى يوسف في الثلاثين من عمره صحبة عائلته، تمت الخطبة في جو عائلي حميمي وبطريقة تقليدية، وتم الإتفاق على حفل الزواج وعقد القران في نفس السنة أي في العطلة الصيفية التي ستحل بعد شهر، فتم الإتفاق على أن تكمل سهام تعليمها وهي متزوجة على أن يتاخر الزواج حتى تكمل دراستها من أجل الإنجاب، كما تم الاتفاق على أن يسكن الزوجان في بيت مستقل عن العائلتين، وأن يعاملها يوسف باحترام وأن يساعد في المسؤوليات والأعباء المنزلية لتسكن من الدراسة، في نهاية التفاوض تدخلت زينب أخت سهام، التي تدرس القانون في الجامعة، وطلب من الجميع ضرورة كتابة ما تم الإتفاق عليه في العقد وأنه يجب على العروسان أن يفكرا بشكل مسبق في احتمال الطلاق في حالة عدم الإتفاق بينهما وساعت الأمور، لكن عائلة يوسف رفضت ذلك بشدة وقالت لهم بأن الرجل هو الكلمة وأن طلبهم هذا بمثابة التشكيك في نواياهم وصدقهم وأنه يجب الإنطلاق من مبدأ الثقة وافتراضهم عائلة سهام من منطلق أن الثقة هي الأساس، كما أنهم خافوا أن تراجع عائلة يوسف عن رغبتهم في إتمام الزواج، كما أن سهام اعتبرت أنه من غير اللائق الحديث عن الطلاق في الوقت الذي يجب أن يكون الزواج بمثابة لحظة تبادل العواطف.

بمجرد افراق العائلتين هنأ أبو يوسف ابنه على أنه رفض كتابة الشروط في العقد ليصرح له هذا الأخير أنه رجل ولن يدع امرأة تملّى عليه شروطها"

تطلب المنشطة من العائلتين أن تخاترا من ستجد دور كل من سهام زينب والديهما وأيضاً الذين سيقومون بدور يوسف وأبوه، وتشرح "لأفراد الأسرتين" بأن عليهم تجسيد القصة بحيث تتفاوض العائلتين حول حياث الزواج وما تشرطه كل عائلة مع إغناه أدوارهم بما يقع في الواقع في مثل هذه الحالات حسب معرفتهم.

تأخذ المجموعتين بعض الوقت للتفكير وتهيء أدوارهم ليقوموا بعدها بلعب الأدوار.

بعد انتهاء المشهد المسرحي بكلمات يوسف الأخيرة تطلب المنشطة من النساء مجتمعات أن تصورن حيلة سهام بعد ستين من الزواج وذلك بالإجابة على الأسئلة التالية:

1. كيف ترون حياة سهام ستين بعد الزواج؟

2. هل تضنون أن سهام ستتابع دراستها؟
3. أين سيكون سكن سهام بعد سنتين؟ هل في منزل مستقل أم في منزل عائلة زوجها؟
4. كيف ستكون معاملة يوسف لزوجته؟ هل سيلتزم بما وعد به أم لا؟ وإذا لم يلتزم كيف سيتم إجباره على ذلك في غياب أي شيء يثبت التزامه؟

بعد هذه المناقشة تطلب المنشطة من المشاركات اللواتي قمن بأدوار سهام، زينب والديهما ويوفى وأمه وأبيه تجسيد المشهد الثاني.

المشهد الثاني:

"بعد سنة من زواجهما لازالت سهام تسكن بمنزل أهل زوجها، ولم تتمكن من متابعة تعليمها لأن زوجها منعها من ذلك خلاصة وأنها حلت بعد شهرين من زواجهما وأصبحت حبيسة المنزل، ممنوعة من زيارة أهلها، تمارس كل أشغال المنزل ولا تسلم من انتقادات حماتها ومن إهانات وصفutes يوسف، أصبحت المشاكل عويصة بين الزوجين خاصة بعد ارتكاب يوسف الخيانة الزوجية بباركة من أمه وتشجيعاتها. فأصبحت حياة سهام لا طلاق ومحرومة من أبسط حقوقها كزوجة وعندما حاول والديها التدخل وتذكير يوسف بها التزم به كان جوابه دائمًا أنه الرجل وإن لم يكونوا راضين ماعليهم إلا أحد ابنتهما وطلب الطلاق ولكن تناهى عنه أي شيء."

بعد انتهاء المشهد تطلب المنشطة من المشاركات:

- رأين في ما حصل من خلال المشهدين؟
- ما هي الحقوق الإنسانية لسهام التي تم انتهاؤها؟ كيف ذلك؟
- من المسؤول عن الوضعية حالة لسهام؟ هل هي نفسها؟ زوجها؟ العائلتين؟
- القانون؟ كيف؟ ولماذا؟
- ماهي أهمية ولماذا من الضروري كتابة جميع الشروط في عقد الزواج؟ هل تضنون أنه من الضروري واللازم على النساء كتابة جميع الشروط المتفق عليها في عقد الزواج؟ لماذا؟ ولماذا لا؟

تؤكد المشططة من خلال مجموعة من الأمثلة على أهمية إدراج شروط حماية حقوق الزوجة في عقد الزواج مع التأكيد على أن ذلك حق لها.

- هل هناك من تريد أن تحدثنا عن ما ورد في القانون فيما يخص إمكانيات إدراج شروط في عقد الزواج؟

تشجع المنشطة المشاركات على خوض نقاش حول المقتضيات القانونية المتعلقة بعقد الزواج مع شرح وأو تأكيد المقتضيات الواردة في مجلة الأحوال الشخصية الحالية التي تنص على:

1. أن الزواج يعرف بكونه عقد؛
2. نظراً لكونه عقداً فهو اتفاق حر متفاوض عليه ما بين طرفين متراضين هنا المقصود الزوجين؛
3. عقد الزواج ينبع التزامات واجب تطبيقها قانونياً؛
4. الزوجان حررين في تحديد حقوقهما وواجباتهما المتبادلة من خلال بنود مفصلة وإضافية تدرج في عقد الزواج؛
5. عدم احترام هذه الشروط يعتبر بمثابة خرق للعقد ما يمكن الطرف المتضرر من محاولة فرض احترام الشرط أو أن يتم تعويضه من خلال المطالبة بالتعويض والطلاق؛
6. يجوز للزوجين اختيار نظام الإشتراك في الأموال عند إبرام عقد الزواج أو بتاريخ لاحق، (سيتم التطرق لهذه الحصة بالتفصيل في الحصة التالية المتعلقة بالممتلكات المكتسبة بعد الزواج)

المرحلة الرابعة: شرح العمل التمهيلي للحصة المقبالة

في اختتام الحصة تطلب المنشطة من المشاركات أنه عليهم عند عودتهم لمنازلهم التفكير مع أنفسهن وأيضاً طرح سؤال على نساء آخريات في محيطهن من أجل جمع واستخلاص الشروط النموذجية التي تردد إدراجها في عقد زواج غروري يحمي حقوقهن الإنسانية. يمكن لهذه الشروط أن تكون شروطاً حول شخصهم كما يمكن أن تكون حول ممتلكاتهم والتي إما مستقرة وتدعم الحقوق القائمة أو ستعدل من القوانين والمارسات الموجدة من أجل توسيع حقوقهم ومنهم المزيد.

الحصة 2: عقد الزواج كآلية لغاية الحقوق المادية للنساء (ممتلكات الزوجية)

(1) الأهداف:

توصيل المشاركات في نهاية الحصة إلى:

- تقييم أهمية العمل الذي تقوم به المرأة في المنزل مع اعتباره مساهمة منها في أعباء الأسرة.
- تحديد المسؤولية بين الزوجين فيما يتعلق بنفقة الزوجة ونفقة الأبناء وباقي أعباء الأسرة.
- إلى أن للزوجة حق في كل ما تراكم من ممتلكات أثناء الزواج.

(2) المدة : ساعتان.

(3) الوسائل:

- ورق. كبير الحجم أو سبورة
- النصوص المعنية من مجلة الأحوال الشخصية.
- أقلام.

(4) مراحل الحصة:

- تحديد مفهوم العمل.(15 دقيقة)
- تحديد مهام المرأة في المنزل وقيمتها المادية.(40د)
- تحديد العناصر الواجب أخذها بعين الاعتبار لتوزيع الممتلكات المتراكمة أثناء الزواج بين الزوجين (40د)
- نشاط معرفي.(15د)
- نشاط ختامي (10د)

المرحلة الأولى: نقاش وتعريف.

تقسم المنشطة المشاركات إلى مجموعات صغيرة وتطلب منها التفكير في:

- ما المقصود بكلمة عمل؟
- ما الذي تعنيه لهن كلمة عمل؟

كل مجموعة عمل تعطي التعريف الذي توصلت إليه لكلمة "عمل" لكتابها المنشطة في السبورة لتقوم الجموعات مشتركة باستخلاص تعريف موحد تقرأه المنشطة على المشاركات وتطلب منها ذكر أمثلة حية تؤكد المفهوم الذي توصلن إليه.

المرحلة الثانية: الزوجعة الذهنية و التحليل

باستعمال الزوجعة الذهنية و من خلال الأسئلة التالية تساعد المنشطة جميع المشاركات على وضع لائحة المهام التي يقمون بها بشكل يومي:

- متى تستيقظين و متى تنامين؟
- ما هي المهام التي تقومين بها قبل الفطور؟
- ما هي المهام التي تقومين بها بعد الفطور؟
- ما هي المهام التي تقومين بها قبل الغداء؟
- ما هي المهام التي تقومين بها بعد الغداء؟
- ما هي المهام التي تقومين بها قبل العشاء؟
- ما هي المهام التي تقومين بها بعد العشاء؟

يمكن الاستعانة بصور لتجسيد هذه المهام وتحث المنشطة المشاركات على التدقيق في الإجابات: أمثلة لمهام النساء (إيقاظ الأطفال، تهيئة الفطور، إعطاء الفطور للأطفال، تهيئة الأطفال للمدرسة، ترتيب المنزل، الذهاب للسوق، غسل الملابس، اللعب مع الأطفال، المراجعة مع الأطفال... الخ)

تذكر المنشطة المشاركات بمفهوم "العمل" الذي تم الاتفاق عليه مسبقا و تشرح لهن أنها ستقرأ عليهن لائحة المهام التي ذكرناها و عليهم تحديد إن كانت تلك المهمة تندرج ضمن مفهوم العمل المتطرق إليها بحيث تضع علامة **X** على الأنشطة التي يمكن اعتبارها "عملا" وعلامة **O** على الأنشطة التي لا تندرج (يستحسن أن تستعمل المنشطة لوبنين مختلفين).

بعدها تأخذ المنشطة لائحة المهام من جديد و تشرح للنساء أنها ستقرأ عليها جميع المهام وأن عليهم تحديد أية واحدة من هذه المهام يتلقاون عليها أجرا و تضع دائرة على النشاط الذي يتلقاون عليه أجرا. تقوم المشاركات بمساعدة المنشطة باحتساب المهام الموضوع عليها علامة **X** (أي التي تعتبر عملا) و عدد المهام التي موضوع عليها دائرة (أي تلك التي يتلقاون عليها أجرا)

- في نقاش جماعي تبني جميع المشاركات رأيهن في الحصيلة النهائية أخدا بعين الاعتبار الأسئلة التالية:¹
- كم عدد المهام التي تقوم بها داخل وخارج المنزل والتي تساهم في الحصول على الغداء والمأوى وضمان استمراريتها؟
 - لو كان لك أن تقومي بنفس هذه المهام لشخص آخر خارج منزلك وأسرتك ما هو الأجر الذي ستطلبينه مقابل تأدية هذه المهام؟
 - ماذا يعني عندما نقول جملة: أمي أو أختي أو زوجتي لا يشتغلون؟ (الجواب أي أنهن جالسون في المنزل)
 - هل المفهوم المستمد من هذه الجملة ينطبق على المهام التي تقوم بها المرأة في المنزل؟
 - ما مصير الأسرة في حالة امتناعهن عن القيام بهذه المهام؟

بالنسبة للنساء اللواتي تستغلن خارج المنزل بالإضافة إلى المهام التي تقم بها في المنزل تطلب منهن المنشطة إغاثة النقاش من خلال الأسئلة التالية:

- ما هي المهام التي يقوم بها الزوج خارج و داخل المنزل؟
- ماهي المهام التي تقوم بها الزوجة داخل و خارج المنزل؟
- ما هي النسبة التي تغطيها القيمة المادية للمهام التي تقوم بها الزوجة داخل المنزل من مجموع الأعباء المالية الالزمة لتسير الأسرة؟ (مثلاً 3/1 النفقات أو نصف النفقات الخ)

المرحلة الثالثة: حكاية و نقاش:

تقوم المشاركات بمساعدة المنشطة بتلخيص لأهم ما تطرقوإليه من أهمية و قيمة العمل الذي تقوم به الزوجة من داخل المنزل و مدى مساهمة هذا العمل في أمناء الأسرة لتحكيم المنشطة للمشاركات القصة التالية:

¹ أستنبط هذا النشاط من المطالبة بمحققتنا كتيب تدريبي على حقوق الإنسان للمرأة من إعداد مهناز أفحجمي وهالة وزيري

سمية و ياسين متزوجان لملة 20 سنة، يستغلان معاً خارج المنزل، طيلة العشرين سنة سهرت سمية على تسيير و تدبير المنزل و تربية الأبناء لأن ياسين كان دائم التغيب عن المنزل مكرساً كل وقته للعمل بغية الرفقي في عمله و الوصول إلى مناصب أفضل عكس سمية التي غالباً ما كانت تتضطر للتغيب عن العمل للعناية بالمنزل و الأطفال مما كان له انعكاس سلبي على تطوير إمكانياتها العملية. منذ البداية استقر الزوجان في منزل اشتراه الزوج باعتماد قرض بنكي بحث كل شهر مقابل ثلثي أجراه الشهري فكانت سمية مضطورة لأن تساهم في تغطية نفقات المنزل و الأبناء و نفقاتها الشخصية بالإضافة إلى نفقات الزوج في بعض الأحيان نظراً لكون الثلث الباقى من أجراً الزوج غير كافٍ لتغطية جميع مستلزمات الأسرة، مع مرور السنين أصبح ياسين يلح على سمية بأن تبيع مجوهرات ورثتها عن أمها من أجل أن يستمررها في مشروع مربع إلا أنه مع استمرارها في الرفض قام بطلب الطلاق و مباشرة بعد انتهاء عدتها طالبها بإخلاء المنزل بدعوى احتلالها له بدون سند قانوني خاصة وأن الأبناء قد كبروا، غير أن سمية تمسكت بحقها في السكن في المنزل و تقدمت بطلب للمحكمة من أجل الحصول على نسبة من قيمة المنزل الإجمالية حالتها في النصف.

في نقاش جماعي تجيب المشاركات على الأسئلة التالية:

- في رأيكن ماذا سيكون عليه حكم المحكمة؟
- ما هي جميع المساهمات المالية و الغير مادية التي قدمتها الزوجة من أجل أبناء الأسرة؟
(تسير و تدبير المنزل بالإضافة إلى تغطية النفقات الالزمة)
- هل كان بإمكان الزوج أن يشتري المنزل لو لا مساعدة الزوجة في تغطية النفقات الالزمة لتسيره؟
- هل يحق للزوج أن يفرض على الزوجة كيفية التصرف بمتلكاتها الخاصة؟
- ما هي التضحيات التي قدمتها الزوجة من أجل إبقاء الأسرة؟ (عدم التمتع بأجرتها، عدم تطوير إمكانياتها العملية و الشخصية)
- ما هو التقسيم الأنسب الذي ترونه لتوزيع المهام و الأعباء المنزلية المالية منها و المعنية بين الزوجين لضمان التكافؤ بينهما؟

تؤكد المنشطة من خلال مجموعة من الأمثلة على أهمية الاتفاق المسبق بين الزوجين على كيفية تدبير و توزيع الممتلكات الزوجية بينهما مع التأكيد على أن ذلك حق لهم.

- هل هناك من تريد أن تحدثنا عن ما ورد في القانون فيما يخص إمكانيات تدبير و توزيع الممتلكات الزوجية؟

تشجع المنشطة المشاركات على خوض نقاش حول المقتضيات القانونية المتعلقة بعقد الزواج مع شرح وأو تأكيد المقتضيات الواردة في قانون الأسرة الحالي التي تنص على:

- أن نفقة الزوجة هي من مسؤولية الزوج لا تسقط عنه بأي شكل من الأشكال؛
- أن نفقة الأبناء تتوجب على الأم فقط في حالة عجز الزوج على أن تكون هي قادرة؛
- أن تسيير و تدبير شؤون الأسرة هو من مسؤولية الزوجين معاً؛
- أن نظام الاشتراك في الأموال هو نظام اختياري يجوز للزوجين اختياره عند إبرام عقد الزواج أو بتاريخ لاحق، وهو يهدف إلى جعل عقار أو جملة من العقارات ملكاً مشتركاً بين الزوجين متى كانت من متعلقات العائلة. تعتبر مشتركة بين الزوجين العقارات المكتسبة بعد الزواج أو بعد إبرام عقد الاشتراك ما لم تؤل ملكيتها إلى أحدهما بوجه الإرث أو الهبة أو الوصية، بشرط أن تكون خصصة لاستعمال العائلة أو لصلحتها سواء كان الاستعمال مستمراً أو موسيماً أو عرضياً. كما تعد مشتركة بالتبعية توابع ذلك العقار و غلته مهما كانت طبيعته ولا يدخل المهر في الأموال المشتركة ويبقى خاصاً بالزوجة. وفي صورة انفصال العلاقة الزوجية بوفاة أو بطلاق تقع قسمة المشتركة مناصفة بين الزوجين بعد خلاص الديون أو تأمين ما يلزم خلاصها.
- أن للزوجة الحق في التصرف في ممتلكاتها الخاصة و التي تتضمن الصداق و ما كانت تملكه قبل الزواج و ما ورثته أو وهب إليها خلال الزواج؛

المرحلة الخامسة: شرح العمل التمهيدي للحصة المقبالة

في اختتام الحصة تطلب المنشطة من المشاركات أنه عليهن عند عودتهم لمنازلهم التفكير مع أنفسهن و أيضاً طرح سؤال على نساء آخريات في محيطهن من أجل جمع و استخلاص جميع المقترنات للكيفية التي يرونها الأنسب لتوزيع المهام والأعباء المنزلية المالية منها و المعنية بين الزوجين لضمان التكافؤ بينهما؟

الحصة 3: التفاوض وإدراجه شروط مهائية للعقود في عقد الزواج

1. الأهداف:

من خلال هذه الحصة ستتوصّل النساء إلى:

- فهم القوانين والإجراءات من أجل إبرام عقد زواج مفصل و عقد مخصوص للممتلكات؛
- وضع لائحة بالبنود النموذجية التي تود إدراجها في عقد زواج نموذجي؛
- تحليل و مناقشة إجراءات التفاوض على عقد زواج؛
- تحديد العرائقيل التي تحول دون صياغة عقد زواج مفصل يحمي حقوقهن و تطوير استراتيجيات لتجاوز هذه العرائقيل؛

2. المدة: ساعتان

3. الوسائل:

- النصوص المعنية من مجلة الأحوال الشخصية و من قوانين أخرى.

4. المراحل:

- تذكير بالحصة الأولى (10 د)
- نشاط معرفي. (20 د)
- صياغة عقد زواج نموذجي (20 د)
- لعبة التفاوض (40 د)
- نقاش (20 د)
- اختتام (10 د)

المرحلة الأولى: تذكير

طلب المنشطة من إحدى المشاركات تلخيص ما رأوه في الحصتين السابقتين حول أهمية وضع الشروط كتابة في عقد الزواج و أيضا حول صياغة عقد حول الممتلكات الزوجية.

تشرح المنشطة للمشاركات الشروط التي يمكن إضافتها في عقد الزواج و أيضاً في عقد حول الممتلكات الزوجية وذلك انطلاقاً من مجلة الأحوال الشخصية أو من قوانين أخرى معنية. تعطي المنشطة أيضاً تفسيراً مبسطاً للإجراءات الالزمة من أجل تحرير عقد الزواج و عقد بالممتلكات - (أمام من، ما يقوم به، و التزاماته القانونية) أين، متى و كيف.

المرحلة الثالثة: الزوجية الذهنية:

تطلب المنشطة من المشاركات التفكير في عقد زواج مثالي بحيث يمكنهن إدراج فيه الشروط التي يردن (أو نساء آخريات في محيطهن يردن ذلك) من أجل ضمان حقوق الإنسانية للمرأة، و ذلك انطلاقاً من العمل التمهيسي الذي قمن به في المنازل بعد انتهاء الحصتين السابقتين، يكن للمنشطة أن تحفظ النقاش من خلال الأسئلة التالية:

- فيرأين ما هي الشروط الممكن إدراجها في عقد الزواج من أجل حماية حقوق الإنسانية للنساء؟ كيف؟
- هل توجد حقوق للمرأة لا يتم احترامها خلال الزواج و التي يجب إدراجها في عقد الزواج؟
- حول الحقوق التي تخص الأشخاص؟ حول الحقوق التي تخص الممتلكات؟

تقوم المنشطة بكتابة جميع الشروط التي تقترحها المشاركات على السبورة.

المرحلة الرابعة: التفاوض على عقد الزواج:

تطلب المنشطة من المشاركات أن ينقسمن إلى مجموعتين تتألفان عائلتا زوجين مستقبليان، و تطلب منهم تهيئة لعب الأدوار الذي من خلاله سوف يقومون بالتفاوض على عقد زواج نموذجي و مثالي و يتضمن مجمل الشروط التي ذكرنها في النشاط السابق. كل "عائلة" ستفكر في الشروط التي يردها - أو التي لا يردها - مع استخراج جميع التبريرات التي يمكن لكل عائلة أن تقدم من أجل دعم موقفها و مطالعها. ستعين المنشطة إحدى المشاركات لتبقى محيلة طيلة تهيئة العائلتين لأدوارهما بحيث ستقوم هذه المشاركة بدور (المأمور العمومي) الذي سيحرر عقد الزواج (عدل أو ضابط الحالة المدنية) تأخذ المجموعتين بعض الوقت للتفكير و تهيء أدوارهم ليقوموا بعدها بلعب الأدوار.

المرحلة الخامسة: مناقشة و تحليل.

- مباشرة بعد انتهاء لعب الأدوار تطلب المنشطة من المشاركات:
- ما رأيكن في ما تضمنه لعب الأدوار؟
 - بالنسبة لكل "عائلة" ماذَا تبيِّن لكم من موقف "العائلة" الأخرى؟
 - ماهو الشيء الذي تبيِّن لكم أنه صعب طيلة الأدوار التي قمت بها؟
 - ماذَا يمكِّنكم القول بخصوص العون العمومي خلال لعب الأدوار هذَا؟
 - من منكم كانت تزيد أو كانت ستقبل بأن يكون لها عقد زواج ماثل للذى ناقشناه حالياً و الذي يشكل جميع الشروط التي ذكرتُوها؟ ملذاً؟ و لماذا لا؟
 - هل ترغبن في التفاوض على عقد زواجك أو عقد زواج ابنتك؟ هل تضنين بإمكانك القيام بذلك؟ ملذاً؟ ملذاً لا؟ كيف؟
 - انطلاقاً من تجاربكم وأو تجارب أشخاص آخرين في محيطكم ما هي المشاكل التي تضنون أنها ستعترضكم خلال التفاوض و تحرير عقد الزواج؟
 - عراقيل عائلية؟
 - عراقيل إدارية؟
 - عراقيل مجتمعية؟
 - عراقيل شخصية؟
 - غيرها؟
 - هل هناك أحد منكم من سبق أن اعترضته إحدى هذه العراقيل و نجح في تجاوزها؟ كيف تم ذلك؟
 - كيف يمكننا تجاوز هذه العراقيل؟ هل هناك ما يمكن القيام به ليساعدنا على تجاوزها؟ ملئ نحن بمحاجة من أجل القضاء على هذه العراقيل؟

المرحلة السادسة: اختتام

تشرح المنشطة للمشاركات أنه في دول أخرى مسلمة تتوفَّر على مطبوعات رسمية موحدة و إجرارية حول عقد الزواج، تتضمَّن العديد من المواد المفصلة.

تشرح أيضاً كيف أن هذه المخصص التحسيسية تأتي في إطار برنامج جهوي مغاربي بمشاركة نساء من المغرب، الجزائر و تونس، وأن في إطار هذا البرنامج أنجزت الجمعيات الشريكه فيه، لقاءات تشارووية مع ما يقرب من 1500 امرأة من أجل تطوير عقد زواج نموذجي يحتوي على بنود مفصلة المدف منها حماية حقوق النساء، بنفس الطريقة التي قمن هن أنفسهن بصياغة عقد زواج نموذجي ضمن هذه الحصة. تعرض عليهم نموذج عقد الزواج و تتحدث لهم عن محتوياته بشكل مبسط و تخبرهم أن هذا النموذج هو حالياً متوفّر لمن تريده أن تستعمله أو تستأنس به.

نموذج عقد الزواج مفصل بشروط 1

تماشيا مع (إدراج المواد المعنية من قانون الأحوال الشخصية/الأسرة) و التي تنص على إمكانية الزوجين إدراج في عقد زواجهما جميع الشروط الممكن الاتفاق عليها، (إدراج أسماء و باقى المعلومات الضرورية عن الزوجين) اتفقا على التالي:

(I) مقتضيات عامة²

المادة 1: تذكير لتعريف الزواج³

مثل:

الزواج ميثاق تراضٍ وترتبط شرعاً بين رجل وامرأة على وجه الدوام، غايتها الإحسان والعنف وإنشاء أسرة مستقرة، برعاية الزوجين طبقاً لأحكام هذه المدونة (قانون الأسرة المغربي).

الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل و امرأة على الوجه الشرعي من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحسان الزوجين و المحافظة على الأنساب (قانون الأسرة الجزائري)

¹ هذا النموذج يهدف إلى إرشاد الزوجين خلال صياغة عقد الزواج، من خلال تقديم مقتراحات لموضع للمناقشة وأمثلة يمكن إدراجها كشروط. يسعى بالأساس إلى تذكير النساء بحقوقهن، تسهيل عملية التفاوض على عقد الزواج مع زواجهم بالإضافة إلى تقديم لمحة عن الفاعلين العموميين والخواص على السواء المسئولين والمعنيين بصياغة عقود الزواج، مجموعة من المواد الممكن اقتراحها من طرفهم على الأزواج. الحلول الأنسب والأكثر فعالية لكل زوجين تبقى رهينة بوضعيهما، وبالتالي من الأفضل لكل زوجين أن يختاروا و يضمنوا عقد زواجهم شرطاً تجحب أكثر على حاجياتهم مع مراعاة المدفأ من خلق عقد زواج بشروط تحمي حقوق النساء، لكل زوجين إذن أن يضفيا جميع الشروط التي يرونها ضرورية كما يمكنهم تعديل كل شرط من الشروط المضمنة في العقد خلال فترة الزواج حسب التغيرات الممكن أن تطرأ مع مرور الوقت. هذا النموذج لعقد الزواج ما هو إلا مثال وليس نصائح قانونية. نشجع جميع الأزواج على استشارة أحد المختصين المهنيين من أجل التأكد من قانونية جميع الشروط النهائية التي سيتم الاتفاق ما بينهما على إدراجها في عقد زواجهم.

² المدادان 1 و 2 تهدفان إلى تأطير عقد الزواج، توجيه العلاقة ما بين الزوجين و أن تكونا بمثابة المرجع المفسر لجميع المواد التي تليهما.

³ هذه المادة يمكن أن تأخذ مباشرة من المقتضيات المضمنة في قانون الأحوال الشخصية/الأسرة

المادة 2: الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين⁴

يلتزم الزوجين معاً:

- المعاشرة بالمعروف، تبادل الاحترام، المودة، الرحمة، الإعانة و المساعدة المتبادلتين، العيش في سلام و تغافل أن يضر أحدهما بالأخر؛
- التعاون على تسيير الشؤون الأسرية و المساهمة في الحفاظ و إبقاء مصالح الأسرة المادية و المعنية، والتقاسم بالتساوي المهام و المسؤوليات الالزمة من أجل ذلك؛
- التشاور في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسخير الشؤون المادية و المعنية للأسرة؛

المادة 3: الصداق⁵

كما هو محدد في الفصول (إدراج المواد المعنية من قانون الأحوال الشخصية/الأسرة) يقدم الزوج لزوجته صداقا عبارتا عن (إدراج شكل الصداق سواء كان نقدا، عينا أو ملكا عقار أو منقول...) مقداره /قيمتها الإجمالية _____.

يقدم الصداق من طرف الزوج فقط لقيمتها المعنية و الرمزية كبرهان على رغبته الفعلية في تأسيس أسرة و العيش معاً مع الزوجة.

تشهد الزوجة بأنها توصلت شخصيا بمقدار _____ المؤجل من الصداق. المبلغ _____ هو عبارة عن مؤخر الصداق يجب استيفائه مباشرة عند طلب دون أية شروط.

المقدار الكلي للصداق هو ملكية مطلقة للزوجة، تتصرف فيه بكامل الحرية و لا يحق للزوج في أن يطالعها بشيء مقابلة.

⁴ هذه المادة تهدف إلى وضع تذكير بالمبادئ الأساسية التي يجب أن تؤطر العلاقة ما بين الزوجين و يمكن استخلاصها دون الاقتصار عن قوانين الأحوال الشخصية/الأسرة.

⁵ أدرج الصداق في هذا القسم الأول من العقد من أجل تحديد المهمة الأساسية و الرمزية منه بشكل واضح في كونه يمثل سبب العقد و شرط رئيسي لصلاحية العقد أما الجوانب الأخرى المتعلقة بالحقوق المادية بين الزوجين خلال الزواج و بعد انفصال الزوج سيتم توجيه في قسم منفصل من هذا العقد.

(II) مقتضيات خاصة بالعلاقات الشخصية بين الزوجين

المادة 4: عدم التعدد⁶

حسب مقتضيات الفصول (إدراج المواد المعنية من قانون الأحوال الشخصية/الأسرة)، يتفق الزوجان على كون هذا الزواج هو زواجا لا يقبل التعدد ويلتزم الزوج بعدم اتخاذ زوجة ثانية على زوجته (إدراج اسم الزوجة)

المادة 5: بيت الزوجية.

يلتزم الزوجان باختيار مكان بيت الزوجية باتفاق مشترك بينهما على أن يكون مستقلا.

يلتزم الزوجان بأن لا يتصرف أحدهما دون الآخر في الحقوق التي تضمن تواجد بيت الزوجية و في جميع الأثاث الموجود من داخله بغض النظر عن صاحب ملكية المنزل.

المادة 6: حق الزوجة في العمل:

يلتزم الزوج بعدم التعرض بأي شكل من الأشكال لحق الزوجة في ممارسة حقها الأساسي في العمل و خاصة في قراراتها المتعلقة سواء بالالتحاق بالعمل، متابعته أو التوقف عنه أو حقها في اختيار العمل الذي ترغب في مزولته، طبيعته، شروطه، مكانه و توقيته.

المادة 7: حق الزوجة في التعليم

يلتزم الزوج بعدم التعرض بأي شكل من الأشكال لحق الزوجة في ممارسة حقها الأساسي في التعليم بجميع أشكاله (التعليم الأكاديمي، والتعليم المهني) بما في ذلك متابعة دراستها، التوقف عنها، اختيار موضوع الدراسة، طبيعة التكوين/التعليم، توقيته و مكانه.

⁶ هذه المادة لا تتعلق فقط بالحالات التي يكون فيها التعدد قانونيا كالجزائر و المغرب بل يتعلق أيضا بحالات الزواج المختلط حيث يكون الزوج من إحدى الدول التي تسمح بالتعدد وأيضا في حالات كون الزوجين من بلد يمنع التعدد و يقيمان في بلد يسمح به.

النفقات المرتبطة بتعليم/تكوين الزوجة هي من مسؤولية (تحديد ما إذا كانت هذه النفقات مستقتصة على الزوجين و على أية نسبة أو إذا ما كان أحدهم سيتكلف بها كلياً).

المادة 8: حرية السفر والتنقل بحرية

يلتزم الزوج بعدم التعرض بأي شكل من الأشكال لحق الزوجة في ممارسة حقها الأساسي في التنقل بحرية و بدون شروط بما في ذلك السفر داخل و خارج البلد، الزيارات العائلية.

المادة 9: تنظيم العائلي

تطابقاً و المواد (إدراج المواد المعنية من قانون الأحوال الشخصية/الأسرة) يتفق الزوجين على أن جميع القرارات المتعلقة بتنظيم العائلي، تباعد الولادات، عدد الأطفال.

المادة 10: الحق في السلامة الجسدية و الذهنية.

تماشياً و تعريف و أهداف الزواج إضافة إلى حقوق و واجبات المتبادلة بين الزوجين الواردة أعلاه، يلتزم الزوجين بعدم التعرض للطرف الآخر وأو للأطفال بسوء المعاملة سواء كانت شفهية، عاطفية، جسدية، أو جنسية.

المادة 11: فيما يتعلق بالأطفال.

بحصوص الحضانة

الزوجان يارسان معاً حضانة الأطفال ما دامت العلاقة الزوجية قائمة و ذلك من أجل السهر على مصالحهم و تعليمهم.

حالة الخالل الزواج، يلتزم الأب منذ الآن بعدم اتخاذ أي إجراء من أجل المطالبة بإسقاط الحضانة المخصصة للزوجة و ذلك اعتماداً على الأسباب المخولة له قانونياً (إدراج الأسباب المتضمنة في التشريعات الداخلية من قبل زواج الأم الحاضنة، تغيير محل الإقامة، السفر...أخ) بل سيرتكز فقط على أسباب أخرى تتعلق مباشرة بمصلحة الطفل.

يلتزم الزوج منذ الآن على أن زواج الأم الحاضنة لا يعفيه من إلزامية توفير سكن للمحضون.

الزوجان يارسان معا الولاية على الأبناء ما دامت العلاقة الزوجية قائمة و منذ الآن وبمقتضى هذا العقد يعين الزوج الزوجة كوصية عليهم.

بعض مقتضيات الطلاق

هذا يتعلق الأمر بإدراج شروط فيما إذا كان لأحد الزوجين أو كلاهما أبناء من علاقة سابقة. من بين المقتضيات الممكن إدراجها حسن المعاملة و مسؤوليات الطرف الآخر تجاه أبناء الطرف الأول (التكفل، النفقة، السكن، الرعاية... الخ)

هذه المقتضيات هي أكثر إلحاحية في حالة الزواج الذي يكون أحد أطرافها أما عازبة لطفل أو أطفال منت علاقتها خارج مؤسسة الزواج بحيث لا يكون لهؤلاء الأطفال حقوقا قانونية تجاه أبيهم الطبيعي، في هذه الحالة أيضا يمكن للزوج أن يفكر في هذا الطفل كمستفيد من

وصيته، أو تنزيله منزلة الورثة، أو تمكينه من هبة ما أو أي شكل من الأشكال الذي يمكن من خلاله أن يضمن له نفقاته و حقوقه كأي طفل آخر.

المادة 12 الطلاق⁷

الاحتمال الأول: التزام الزوج بعدم اللجوء للطلاق بدون سبب.

يلتزم الزوج بعدم اللجوء إلى الطلاق بدون سبب كما هو وارد في (المواد 78 و ما يليه من قانون الأسرة المغربي و المواد 48 و ما يليه من القانون الجزائري).

⁷ كما هو الشأن بالنسبة للتعدد فهنه المادة لا تتعلق فقط بالحالات التي لا زال فيها الطلاق بدون سبب بيد الزوج فقط قانونيا كما هو الحال بالنسبة للجزائر و المغرب بل يتعلق أيضا بحالات الزواج المختلط حيث يكون الزوج من إحدى الدول التي تسمح بهذا النوع من الطلاق وأيضا في حالات كون الزوجين من بلد يمنع هذا النوع من الطلاق و يقيمان في بلد يسمح به. انتلاقا من مقاربة المساواة في الأسري فإن الطلاق بدون سبب سواء من طرف الزوج أو من طرف الزوجة من خلال التسلیک أو الخلع لا مجال لها نظرا للمقتضيات الأخرى حول الطلاق المتوفرة و التي تمكن كلا الزوجين من سبل أخرى للمطالبة بالطلاق (الطلاق بالاتفاق أو التراضي، الطلاق بسبب، الطلاق للشقاق، بما فيها الإخلال بالشروط الواردة في عقد الزواج) غير أنه أدرجنا هذه الاحتمالات كشروط أعلاه نظرا لكون القانون ينص عليها و لتقديم جميع الخيارات الممكنة للأشخاص المعنية.

في حالة عدم احترام هذا الشرط و جلأ إلى الطلاق بدون سبب و تم الإذن له من طرف السلطات المعنية. يتعين على الزوج مباشرة لأداء لزوجته (يضاف هنا الشكل - نقدا، عينة، نقل ملكية- إضافة إلى كيفية تحديد قيمته أو مبلغه) كجزاء لعدم احترامه لهذا الشرط التعاقدى. و الذي يضاف إلى المبلغ الذي ستتضى به المحكمة كتعويض للزوجة عن الضرر اللاحق بها أو المتعة كتعويضين منصوص عليهما في القانون يمنحان للزوجة بعد تقدير مبلغهما من طرف القاضي.

الاحتمال الثاني: تملك الزوجة حق إيقاع الطلاق.

من خلال هذا العقد يملك الزوج زوجته حق إيقاع الطلاق تماشيا (إدراج المواد المعنية من قانون الأسرة) تمارسه دون قيد أو شرط و دون أن يمس ذلك بباقي الحقوق المخصصة لها حسب القانون أو هذا العقد.

الاحتمال الثالث: إيقاع الطلاق بالخلع.

تماشيا (و المادة 115 و ما يليه من قانون الأسرة المغربي و المادة 54 من القانون الأسرة الجزائري) يلتزم الزوجان من خلال هذا العقد على أن الزوجة بإمكانها الحصول على الطلاق (الخلع) دون موافقة الزوج مقابل تعويض و الممثل في (يضاف هنا الشكل - نقدا، عينة، نقل ملكية- إضافة إلى كيفية تحديد قيمته أو مبلغه)⁸ على أن لا يشكل ذلك تنازل أو فقدان باقي الحقوق المخصصة لها حسب القانون أو هذا العقد.

(III) مقتضيات خاصة بالعلاقات المالية للزوجين

المواد التي تنصب على الحقوق المالية ما بين الزوجين.

فيما يخص الحقوق المالية ما بين الزوجين فإن كل زوجين سيقومان بصياغة مواد خاصة في عقد زواجهم حسب ظروفهم الخاصة و ذلك بغية الحفاظ على المصالح المادية للأسرة بشكل عادل مع حماية حقوق الطرفين. لهذا السبب فإن المواد المفترحة أدرجت لا لتكون بمثابة مواد معيارية و جامدة بحيث يمكن تطبيقها بشكل عام و على الجميع. فهي بمثابة آليات لمساعدة النساء على الأخذ بعين الاعتبار جميع

⁸ من البديهي أن يتم تحديد شيئاً ضئيلاً بل رمزاً

العناصر الازمة من أجل التفاوض كما يجب على عقد زواج يحفظ حقوقهن خلال الزواج و حتى عند انتهاءه .

. القرارات التي يجب اتخاذها

في عقد الزواج، يتوجب على الزوجين الاتفاق على تنظيم علاقاتهم المالية بشكل عادل فيما يخص النقاط التالية:

- المساهمة في أعباء الأسرة مساهمة كل واحد من الزوجين نقدا، عيناً وأو بالجهود المبذولة في أعباء الأسرة مع توضيح كل المصروفات التي تدخل ضمن تعريف أعباء الأسرة؛
- إلزامية النفقة: الالتزامات المالية للزوج تجاه الزوجة والأبناء خلال الزواج و بعد انتهائه؛
- الحق في الممتلكات و توزيعها: تحديد الممتلكات الفردية و الممتلكات المشتركة (نقدا، منقولا، عقارا)، توزيع الحق في الممتلكات خلال الزواج، القدرة على الاستعمل، التسيير و التصرف في الممتلكات الفردية وأو المشتركة من طرف كل واحد من الزوجين خلال الزواج و تقسيم الممتلكات بعد انفصاله؛

ملاحظة: بالنسبة للنقطتين الأخيرتين يتوجب التفكير ما أمكن في ترتيب مقتضيات مخصوصة

- الممتلكات المكتسبة من طرف كل واحد من الزوجين بشكل فردي قبل الزواج؛
- الممتلكات المكتسبة من طرف الزوجين معاً خلال الزواج؛
- الممتلكات المكتسبة من طرف كل واحد من الزوجين بشكل فردي خلال الزواج؛

. معايير لتسهيل اتخاذ القرارات

من بين المعايير التي يمكن للزوجين أخذها بعين الاعتبار للجسم في هذه الخطوط العريضة بشكل عادل و صياغة عقد زواج حول الممتلكات يجيب بالشكل الأفضل على حاجياتهم، يمكننا ذكر:

- ما هو مدخول كل طرف من الزوجين؟ (الأجر بالنسبة لعمل مقابل، أي ريع أو مدخول آخر غير الأجر)
- ما هي المساهمة المالية و المعنوية و الجسدية المبذولة من طرف كل واحد من الزوجين في تسخير و تدبير المشاريع العائلية؟ (الأصل التجاري، الفلاح...)

- ماهي مساهمة كل طرف من الزوجين في الأعمل المتعلقة بأعباء الأسرة؟ (الأعمال المنزلية، تربية الأطفال، العناية بأعضاء العائلة المستنين و المحتاجين...)
- ما هي القدرات و الإمكانيات المتوفرة لكل واحد من الزوجين و المرتبطة بالنقطات السالفة الذكر (القدرات و الإمكانيات على العمل).
- هل هناك تغيرات محتملة على النقطات السالفة الذكر طيلة الزواج (مثلا، الزوجة التي ستكون مضطربة لترك العمل أو الدراسة بعد الزواج أو عند الولادة يمكنها المطالبة بتعويض عن المدخول المتخللي عنه؛ الزوجة التي لازالت تدرس أثناء الزواج ستحصل على عمل مأجور بعد إنهاء دراستها سيؤخذ أجراها الجديد بعين الاعتبار، الخ)
- هل أحد الزوجين له عمل أو أصل تجاري مهده و غير قار؟ (مهده بالبطالة، الإفلاس، الحجز من طرف الدائنين... الخ)
- ما هي الالتزامات المالية لكل واحد من الزوجين أثناء الزواج و ما هي التغيرات المحتملة على هذه الالتزامات (الديون، نفقة الأبناء من زواج آخر أو و نفقة الأبوين...) هل هذا الدين الشخصي هو دين مترب عليه فائدة مشتركة للأسرة، هل هناك تغيرات محتملة خلال الزواج بهذاخصوص؟
- ما هي ممتلكات كل طرف من الزوجان أثناء الزواج؟
- ما هو الميراث المتحمل لكل طرف من الزوجين أثناء الزواج؟
- ما هو سن و الوضعية الصحية لكل طرف من الزوجين؟.

تدبیر و ترتیب هذه القرارات .

هنا يتعلق الأمر بالطريقة الأنسب لاختيار شكل و كيفية التعويض المالي ما بين الزوجين - كيفية الأداء و طرق احتساب المبالغ. في بعض الأحيان من الأحسن مثلا الاتفاق على صيغة معينة تصاغ كشرط بدل تحديد مبلغ محدد لحظة الزواج.

- مبلغه أو قيمته: كيفية احتسابه؟ بالاعتماد على أية % من دخل الزوج؟ حسب مدة الزواج؟
- ما الشكل الذي سيأخذه هذا التعويض: نقدا، عينة، تحويل ملكية عقار؟
- الجدولة الزمنية للأداء - بشكل دوري، شهري، سنوي، أم مبلغ إجمالي - و لأي فترة.

○ كيف يمكن مراجعة التعويض: مراجعته بشكل دوري حسب ارتفاع نسبة المعيشة؟ مراجعته بشكل دوري حسب تغيرات في وضعية الزوجين؟ (مثلاً فقدان عمل الزوج المؤدي، تزايد حاجيات المستفيد)

. تحرير و صياغة الشروط

- فيما يخص صياغة و تحرير الشروط حول العلاقات المادية و المالية ما بين الزوجين، ينصح التالي:
- كما هي الحال بالنسبة للعلاقات الشخصية بين الزوجين، يجب تسجيل أن هذا الشرط هو "مطابق ل..." أو يتماشى و... و إدراج الموارد المعنية من القانون المدني.
 - الحرص على أن يكون العقد حول العلاقات المالية يتضمن مجموعة من الشروط منسجمة و متکاملة و أن لا يكون هناك تعارض ما بينها.

المادة 13: المساهمة في الأعباء الأسرية

يلتزم الزوجان على تقاسم بشكل عادل أعباء الأسرة مع احترام مدخول كل واحد منهما و مجدهما معاً. الأعباء المنزلية يمكن تعريفها بكونها جميع المصاريف و الأفعال التي يتطلبها التسخير اليومي للأسرة و التكفل مالياً بجميع أفرادها و حاجياتها. هذه الالتزامات تتضمن قائمة بقيام الزوج و حتى في حالة السكن المستقل ما بين الزوجين لسبب أو آخر.

المقترح الأول: الزوجان يتشاركان في الأعباء الأسرية بنسب تتماشى و الأجر المحصل عليه من طرف كل واحد منهمما.

المقترح الثاني: الزوج/ الزوجة المتكفل بالمهام و المسؤوليات من داخل المنزل يساهم ب (%) أقل من أجره في الأعباء المنزلية مقابل العمل الذي يقوم به في المنزل.

المقترح الثالث: الزوجة التي تشغّل مقابل أجر تحفظ بكلام حرية التصرف في أجرها و هي غير مطالبة بالمساهمة في مصاريف الأسرة التي تبقى من مسؤولية الزوج.

المقترح الرابع: إذا ما كانت زوجته لا تزاول عملاً مؤدياً عنه يلتزم الزوج بأداء (تعويضاً يحدد حسب الفقرة ج أعلاه) و الذي سيكون لها الحق المطلق في استخدامه في مقتضياتها الشخصية دون آية شروط و هو مستقل عن نفقتها.

المادة 14: إلزامية السكن و نفقة الزوجة و الأبناء بعد انحلال الزواج

أثناء انحلال الزواج و بغض النظر عن نوع الطلاق و الطرف الذي أوقعه يلتزم الزوج بأداء نفقة و تعويض عن السكن للزوجة يتماشى و شروط حياتها السابقة للطلاق و حسب (تعويضاً يحدد حسب الفقرة ج أعلاه).

أثناء انحلال الزواج و بغض النظر عن نوع الطلاق و الطرف الذي أوقعه يلتزم الزوج بأداء نفقة للأبناء تشمل سكناتهم و نفقاتهم، تتماشي و شروط حياتها السابقة للطلاق و حسب (تعويضاً يحدد حسب الفقرة ج أعلاه).

المادة 15: ممتلكات الزوجية.

أ. الممتلكات المكتسبة قبل الزواج

جميع الممتلكات، عقاراً كانت أو منقولاً، المكتسبة من كل زوج على حدة قبل الزواج هي ملك خاص له يحتفظ بها يسيراً و يتصرف فيها كما يشاء.

ب. الممتلكات المكتسبة بعد الزواج

إطار تدبير الممتلكات المكتسبة من طرف الزوجين أو من طرف أحدهما (عقار كان أو منقول) بعد الزواج يعلن الزوجين تبنيهما:

الاحتمال الأول:

كل واحد من الزوجين يحتفظ بملكية، إدارة، استعمال و حرية التصرف بممتلكاته، سواء كانت عقار أو منقول، والمكتسبة بجميع الأشكال خلال فترة الزواج. عند انحلال الزواج لا تقسم هذه الممتلكات بين الزوجين.

الاحتمال الثاني:

كل واحد من الزوجين يحتفظ بملكية، إدارة، استعمال و حرية التصرف بممتلكاته المكتسبة أثناء الزواج و المسجلة باسمه، أثناء المخالف الزواج لا تقسم هذه الممتلكات بين الزوجين.

كل الممتلكات الأخرى المكتسبة خلال الزواج، من كلا الزوجين أو من طرف واحد منهمما فقط تندرج ضمن النزعة المالية المشتركة لهما. يتفق الزوجان على أن جميع القرارات حول إدارة، استعمال و التصرف في هذه الممتلكات تتم كالتالي: (كل واحد من الزوجين له الحق في التصرف بمفرده بعد تشاور مع الطرف الآخر، أو الزوجان معاً يقومان بذلك بشكل مشترك). أثناء المخالف الزواج، هذه الممتلكات المشتركة سيتم اقتسامها ما بين الزوجين مناصفة (أو حسب % أخرى يتفق عليها الزوجين مع الأخذ بعين الاعتبار الفقرة ج أعلاه).

لا تندرج ضمن الممتلكات المكتسبة جميع الممتلكات المخصصة للاستخدام الشخصي أو الممتلكات التي تم اكتسابها مجاناً (عن طريق الإرث، الهبة) من طرف أحد الزوجين خلال الزواج.

الاحتمال الثالث:

يتتفق الزوجان أن الممتلكات العقارية و المنقوله المذكورة أسفل ستدرج ضمن الممتلكات المشتركة لهما بغض النظر عن مالكيها الفعلي أو الذي اقتناها

يتتفق الزوجان على أن جميع القرارات حول إدارة، استعمال و التصرف في هذه الممتلكات تتم كالتالي: (كل واحد من الزوجين له الحق في التصرف بمفرده بعد تشاور مع الطرف الآخر، أو الزوجان معاً يقومان بذلك بشكل مشترك). أثناء المخالف الزواج، هذه الممتلكات المشتركة سيتم اقتسامها ما بين الزوجين مناصفة (أو حسب % أخرى يتفق عليها الزوجين مع الأخذ بعين الاعتبار الفقرة ج أعلاه).

كل واحد من الزوجين يحتفظ بملكية الخاصة، إدارة، استعمال و حرية التصرف في جميع الممتلكات الأخرى العقارية و المنقوله التي اكتسبها خلال فترة الزواج بجميع الطرق و الغير واردة في هذه اللائحة.

كل واحد من الزوجين يحتفظ بملكية، إدارة، استعمال و حرية التصرف بمتلكاته، عقارية وأو منقوله، المكتسبة أثناء الزواج.

غير أنه أثناء المخالل عقد الزواج فإن كل طرف يساهم مناصفة (أو حسب % أخرى يتفق عليها الزوجين) من أرباحه الحالصة المكتسبة خلال الزواج في رأس المال الطرف الآخر.⁹

تستثنى من احتساب فارق الأرباح جميع الممتلكات المكتسبة مجاناً (عن طريق الإرث، الهبة أو غيرها) من طرف أحد الأزواج أثناء الزواج خلال الزواج

الاحتمال الخامس:

كل الممتلكات المكتسبة خلال الزواج، من كلا الزوجين أو من طرف واحد منهمما فقط تدرج ضمن الممتلكات المشتركة لهما. يتفق الزوجان على أن جميع القرارات حول إدارة، استعمال و التصرف في هذه الممتلكات تتم كالتالي: (كل واحد من الزوجين له الحق في التصرف بمفرده بعد تشاور مع الطرف الآخر، أو الزوجان معاً يقومان بذلك بشكل مشترك). أثناء المخالل الزواج، هذه الممتلكات المشتركة سيتم اقتسامها ما بين الزوجين مناصفة (أو حسب % أخرى يتفق عليها الزوجين مع الأخذ بعين الاعتبار الفقرة ج أعلاه).

لا تدرج ضمن الممتلكات المكتسبة جميع الممتلكات المخصصة للاستخدام الشخصي أو الممتلكات التي تم اكتسابها مجاناً (عن طريق الإرث، الهبة) من طرف أحد الزوجين خلال الزواج.

⁹ المقصود بالأرباح هنا هو الفارق ما بين ممتلكات كل واحد من الزوجين لحظة الطلاق و ممتلكاته عند الزواج (ممتلكات الزوج عند الطلاق - ممتلكات الزوج 1 عند الزواج = الأرباح) بحيث كل واحد من الزوجين له الحق في الحصول على 50 في المائة من فارق أرباح الزوج الآخر وذلك بهدف تشارك الأرباح التي راكمها كل واحد منها مع الآخر أثناء الزواج.

المادة 16: جزاءات عدم احترام العقد.

عدم احترام أو خرق أحد شروط العقد من طرف أحد الزوجين يترتب عليه (إدراج ما سيتفق عليه الزوجين و برياه مناسبا كجزاء لعدم احترام شروط العقد، والذى يمكن أن يشمل مثلاً مبلغاً مالياً، تحويل ملكية، تكين الزوجة من إيقاع الطلاق دون قيد أو شرط،...غيرها).

المادة 17: شروط ذات أثر رجعي¹⁰

يتفق الزوجان على كون المواد (إدراج المواد المعنية) تسرى بأثر رجعي ليشمل تاريخ بداية الزواج (إدراج التاريخ الذي تم فيه الزواج). باقى المواد تسرى بأثر فوري بدءاً من توقيع العقد.

المادة 18: تعديل هذا العقد.

أى تعديل، إضافة، مراجعة، تنازل أو فسخ لهذا العقد يجب أن يكون كتابتاً و موقعاً عليه من طرف الزوجين.

¹⁰ هذا الشرط ذو أهمية خاصة بالنسبة للأزواج المتزوجين من فترة دون عقد زواج مفصل و متضمن لشروط و الذين يودون الحصول على واحد خلال زواجهم، فرجوعية آثار الشروط يمكن أن تشمل بالأساس الممتلكات في حالة ما رغب الأزواج بذلك